الأمم المتحدة

A/C.3/55/SR.40

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
13 November 2003
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بريبوتين (نائب الرئيس) ..... (سلوفاكيا)

المحتويات

البند ١١٧ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-60839 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١١٧ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (A/58/118، A/58/118/Corr.1، A/58/121، A/58/181، A/58/181/Add.1، A/58/185، A/58/185/Add.1، A/58/185/Add.2، A/58/186، A/58/212، A/58/255، A/58/257، A/58/261، A/58/266، A/58/268، A/58/275، A/58/276، A/58/276/Add.1، A/58/279، A/58/296، A/58/309، A/58/317، A/58/318، A/58/330، A/58/380، A/58/533، A/C.3/58/9)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين** (A/58/127، A/58/218، A/58/219، A/58/325، A/58/334، A/58/338، A/58/379، A/58/393، A/58/421، A/58/427، A/58/448، A/58/534، A/C.3/58/6)

(هـ) **تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان** (A/58/36)

١ - **السيد دينغ** (ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخليا): أجاب على أسئلة عدد كبير من الوفود بشأ، تقريره (A/58/393) مبتدئا بالسودان. ولقد قال وفد السودان، بعد تشديده على أهمية المؤتمر الاقليمي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية للمشردين داخليا (الخرطوم، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣)، الذي قد يكون مثالا للأنشطة المضطلع بها مع المنظمات الإقليمية الفرعية، أنه يشعر بالقلق إزاء عقد اجتماعات بين الممثل الخاص للحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان. وأوضح ممثل الأمين العام أن الإعداد الطويل للاجتماعات مع الطرفين، التي تحتم إرجاؤها عدة مرات، قد أدى إلى تغيير فكرة السلطات السودانية بشأن مسيرة المشاورات، ولكنه ذكر أنه لا يزال على اتصال مع زعماء الطرفين طوال العملية بكاملها. ومن منطلق مراعاة السيادة الوطنية لحكومة السودان، فإن هذه الحكومة قد أبدت رغبتها في أن تتم هذه الاجتماعات وفق نظام محدد من ذي قبل، مع إيلائه الأولوية الواجبة؛ وشدد ممثل الأمين العام على أنه لم يكن يقصد إطلاقا إغضاب الحكومة. وأشار إلى تعاونه مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وكذلك إلى دوره كمتحدث رئيسي في الحوار مع الخرطوم.

٢ - وشكر ممثل الأمين العام بعد هذا المكسيك، التي اتضح أن الحوار معها كان متسما بالانفتاح أثناء بعثته إلى هذا البلد. ورحب، علاوة على ذلك، بقبول المكسيك استضافة المؤتمر الإقليمي المعني بالتشرد الداخلي بأمريكا اللاتينية.

٣ - وفي سياق الرد على سويسرا بشأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وعلى نحو أكثر تحديدا، بشأن مدى أهمية التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة على الصعيد دون الإقليمي، أوضح ممثل الأمين العام أنه قد تمكن، أثناء اجتماع إعلامي أخير لهذه المنظمة، حيث كانت المناقشات باعثة على بالغ الارتياح، من التحدث بطريقة بناءة وإيجابية مع العديد من السفراء.

٤ - وأشار ممثل الأمين العام بعد ذلك إلى الأسئلة التي وجهتها إليه إيطاليا باسم الاتحاد الأوروبي. وقال إنه في البداية، وعلى الرغم من عدم وضع المبادئ التوجيهية إلا منذ خمس سنوات فقط، فإن النتائج المتحققة تدعو إلى الإعجاب بالفعل، سواء من حيث التقدم المحرز، أم من حيث الاهتمام بهذه المبادئ على الصعيدين الدولي والوطني، أم من حيث استخدامها على يد مختلف العناصر الفاعلة. ونشر واستخدام هذه المبادئ في مجال وضع السياسات ليسا إلا في بدايتهما، ومن الواجب تشجيع قبولها وتنفيذها على نطاق واسع.

٥ - وسيواصل ممثل الأمين العام تعاونه مع شتى المنظمات من أجل إعداد الحلقات الدراسية والتدريبية، إلى جانب عمليات التدريب، مع القيام في نفس الوقت ببذل كل جهد ممكن من أجل الحصول على مشاركة المنظمات المحلية والمؤسسات الجامعية، فضلا عن مساندة أعمال البحث التي ترمي إلى تقييم التشريعات القائمة فيما يتصل بالمبادئ التوجيهية، مع نشر النتائج ذات الصلة. ومن شأن هذه المبادئ، بصفة خاصة، أن تُبلغ المشردين بما لهم من حقوق، حتى يدركوا تماما أنهم يتمتعون، بوصفهم كائنات بشرية، بحقوق جديرة بالمراعاة من جانب السلطات، وذلك فضلا عما يكتنفهم من حالة إنسانية.

٦ - ويتبين من التقرير A/58/393 أن التعاون يمثل المبادرة المؤسسية المفضلة، التي يأخذ بها المجتمع الدولي، وأنه لا يُتوخى حاليا، فيما يبدو، أي حل آخر. ومع هذا، فإن النظام ليس بالغا حد الكمال، وأداء مختلف المنظمات بحاجة إلى التنسيق. والحكومات تقوم، خطوة خطوة وفق مدى إدراكها لمشكلة النازحين، بالشروع في إصلاح سياساتها وتشجيع الاتجاه نحو الانفتاح. ويبدو، علاوة على ذلك، أن بعض المؤسسات، التي ظلت متخلفة إلى حد كبير من جراء مشكلة السيادة وموقف الحكومات، تضطلع الآن بالاستجابة على نحو متزايد، وذلك بفضل السياق الدولي السائد والتزام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على نحو نشط في مجال المشردين. وسوف توضع توصيات ترمي إلى تحسين الوضع القائم بناء على الدراسة المُضطلع بها من قبل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن مسائل الحماية، وولاية ممثل الأمين العام، والتقييم الذي يتم حاليا من جانب الفريق المعني بالمشردين داخليا.

٧ - وبعد ذلك، وبناء على اقتراح من الأمين العام، أوكلت بعض المسائل الداخلة في نطاق مسؤولية الممثل الخاص إلى معهد بحثي مستقل بوسعه أن يتناول هذه المسائل على نحو أفضل، وعلى هذا النحو وضع مشروع مؤسسة بروكينغز وكلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز بشأن التشرد الداخلي. ومواضيع البحث تشمل، بصفة خاصة، تحديد نهاية حالات التشرد، ومسؤولية المؤسسات الوطنية والعناصر الفاعلة من غير الدول، ودور المانحين، وكذلك الصلة بين بعض أطراف برنامج البحث والسياق الاقتصادي، إلى جانب تشجيع الحوار بين الفنيين والجامعيين.

٨ - وفي النهاية، وفيما يخص الزيارات المستقبلية، وُضِعت قائمة بالمعايير التي من شأنها أن تحدد البلدان المستهدفة بالزيارة. وهذه المعايير تتعلق، بصورة محددة بمدى اتساع نطاق الأزمة في البلد قيد النظر، ومستوى التفاعل على الصعيدين الوطني والدولي، والنتائج الإيجابية المتوخاة، والتوزيع الجغرافي، ودرجة التغطية. وقائمة البلدان، التي تحتمل زيارتها، قائمة طويلة، وبعض البعثات قد حظيت بالموافقة، وثمة انتظار للرد بالنسبة لبعثات أخرى.

٩ - وأذربيجان قد أثارت تلك المسألة الهامة التي تتعلق بالتعاون مع المنظمات الإقليمية التي تشارك في حفظ السلام. والبعثات تستهدف الاهتمام بالمشردين في حد ذاتهم، والسعي لإيجاد حلول تسمح بعودتهم وبالقيام من جديد بتكييفهم وإدماجهم، ولكن ينبغي الإصرار أيضا على تحديد أسباب وعواقب هذه التشريدات مع تحقيق معالجة لها. والمبادئ التوجيهية نفسها تتصل بالمنع، وبالاستجابة في أعقاب التشرد، وبالحلول الدائمة المزمعة للمشكلة. والممثل الخاص للأمين العام يقوم دائما باختتام تقاريره وبياناته بذكر مسألة أسباب التشرد، حتى وإن لم تكن هذه المسألة داخلة بالتحديد في نطاق ولايته. وهو يبذل جهده من أجل الاحتفاظ بالصلات اللازمة مع المنظمات التي تشارك في عملية السلام والتي يرتبط دورها بأنشطته الفعلية.

١٠ - والنرويج تطالب بمعرفة ما هية المجالات التي ينبغي فيها، بصفة خاصة، ممارسة العمل والتعاون الدوليين. ومن رأي ممثل الأمين العام أن الأخذ بنهج دولي منسق ينبغي له أن يشمل المشردين بكافة المناطق ذات الصلة بذلك. وهذا النهج، الذي يؤدي إلى تعبئة مختلف العناصر الفاعلة ذات الاختصاصات المتباينة، يتعين عليه أن يتجاوز المرحلة المؤسسية وأن يعمل في نطاق اتصال مباشر مع السكان المعرضين للتشرد. ولكن هذا العمل الشامل والفعال يفترض الاضطلاع بالتعاون على نحو بالغ التقدم. وبمجرد توزيع الأدوار فيما بين العناصر الفاعلة وفق طاقاتها، يجب تسوية موضوع المسؤوليات، مما يعني تحديد الجهة التي تتولى تخصيص المهام للهيئات القائمة بالتدخل، وبيان الجهات التابعة والجهات الإشرافية. ومن المأمول فيه لدى ممثل الأمين العام أن يتضمن التقييم الجاري توفير ردود على هذه الأسئلة.

١١ - وفي سياق الرد على استفسار اليابان بشأن الحالة السائدة والصعوبات القائمة فيما يتصل بالعلاقات بين الأمم المتحدة والحكومات، قال ممثل الأمين العام إنه يرى وجوب النظر في جانبين متميزين من جوانب هذا الأمر. ففي البلدان التي تضم مشردين باقليمها، تتمثل أعمال الأمم المتحدة بصفة خاصة في الاضطلاع بحوار مع الحكومات، وتوعية السكان، وتحسين قدرات البلدان على تناول المشكلة، وكفالة تعاون دولي من شأنه أن يكمل تلك الجهود التي تبذلها البلدان بنفسها. ومع مجتمع المانحين، يتمثل الهدف المنشود في الاضطلاع بإجراءات منسقة، مع تهيئة مجال للعمل يتسم باتساع النطاق، وتحقيق نتائج ملموسة على الصعيد الميداني.

١٢ - وأرمينيا قد طلبت إلى ممثل الأمين العام أن يوضح ما إذا كان ينبغي لمسألة المشردين أن تكون تابعة لاختصاص مفوضية شؤون اللاجئين. وهذا يثير، من جديد، ذلك السؤال المتكرر الذي يتعلق بمعرفة ما إذا كان ينبغي، في بلد ما، أن يوضع الجهد الإنساني تحت مسؤولية هيئة رائدة، أو ما إذا كان ينبغي لكافة العناصر الفاعلة أن تعمل على نحو منسق، وهذا الخيار الأخير لا يعني أن الهيئات التي تستطيع الاضطلاع بمسؤوليات ضخمة لا يجوز لها أن تعهد بهذه المسؤوليات لهيئات أخرى، ولكنه يعني توزيع الأدوار بناء على الميزات ذات الصلة، وذلك في نطاق جو من التعاون مع التمسك بمعيار واحد فقط، وهو مدى كفاءة العمل في الميدان.

١٣ - **السيد زيغلر** (المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بالحق في الغذاء): قدم تقريره (A/58/330) وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٥٧ وقرار لجنة حقوق الإنسان ٢٥/٢٠٠٣، ثم قال إن بيانه سيتبع خمسة اتجاهات رئيسية.

١٤ - ومكافحة الجوع قد تعرضت للإنحسار، كما تشهد على ذلك تلك الأرقام الدامغة المقدمة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة: فعدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في العالم قد ارتفع من ٨١٥ مليون في عام ٢٠٠١ إلى ٨٤٠ مليون في عام ٢٠٠٢، في حين أن الزراعة يمكن لها أن تغذي دون عناء ١٢ بليون من البشر، أي ضعف عدد سكان العالم. وهذا التناقض يبين أنه لا توجد أي عقبة موضوعية تحول دون إنهاء مشكلة الجوع في العالم، وأن الحق في الغذاء يشكل، بالتالي، التزاما ينبغي الوفاء به على نحو بالغ السرعة.

١٥ - ومن منطلق تطبيق القرار ٢٢٦/٥٧، قام المقرر الخاص بالتركيز على نشاطين رئيسيين في إطار ممارسة ولايته: فهو قد تعاون، من ناحية أولى، مع الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بوضع مبادئ توجيهية طوعية دولية بشأن الحق في الغذاء، كما أنه قد قام، من ناحية ثانية، ببعثة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. والحالة الفاجعة التي تكتنف ٣,٨ مليون من الفلسطينيين، الذين تعاني نسبة ٦١ في المائة منهم من سوء التغذية، بصدد التحول إلى كارثة إنسانية حقيقية، مما يرجع أساساً إلى تلك السياسة التي تتبعها إسرائيل باسم الأمن (حصار القرى ونزع الملكيات وفرض حظر التجول). ووفقاً للإحصاءات المفزعة الصادرة عن البنك الدولي، لا شك أن إسرائيل إذا استمرت في بناء ''الجدار الأمني''، وهذا مصطلح تستخدمه الحكومة الإسرائيلية في التعبير عن الحائط الذي تضطلع بإقامته، فإن دولة فلسطين المتوخاة ستلاقي مشقة بالغة في مجال كفالة حق شعبها في الغذاء.

١٦ - وفي سياق تطبيق القرار ٢٥/٢٠٠١ للجنة حقوق الإنسان (E/2003/23 (Part I))، عمد المقرر الخاص إلى إدراج منظور قائم على نوع الجنس في الأنشطة المتعلقة بولايته. ومن المؤكد أنه لا تزال هناك ظواهر للتمييز، وخاصة في المناطق الريفية، وأن هذه الظواهر تحول دون التسليم الكامل بحق النساء في الغذاء، ويرجع ذلك التمييز إلى الظروف السائدة، سواء كانت ظروفا ذات طابع اجتماعي أم تشريعي أم ظروفاً راجعة إلى التقاليد.

١٧ - وفيما يتصل بالشركات عبر الوطنية والحق في الغذاء، تقوم هذه الشركات اليوم بالتحكم بشكل لم يسبق له مثيل في السلسلة الغذائية، وينبغي إيجاد وسيلة لإلزامها باحترام حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الغذاء. وكما يتبين من إدراج هذه المسألة من صميم أعمال المنتدى الاجتماعي الأوروبي، الذي سيُفتتح بباريس في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، يلاحظ أن المشكل المتعلق بالعناصر الفاعلة من غير الدول يبعث على القلق. وبشأن الشركة السويسرية ''نستلا''، على سبيل المثال، ينبغي الإشارة إلى أن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد سبق لها أن أعلنت أن الدول مسؤولة عن سلوك شركاتها المتعددة الجنسيات خارج بلدانها الأصلية. ومن الجدير بالذكر، في هذا الصدد، تلك الصكوك الوطنية والأحكام القضائية بجنوب أفريقيا والولايات المتحدة وميانمار، من بين دول أخرى، كما أن ثمة ترحيب بتدابير التنظيم الذاتي التي اتخذتها تدريجيا شركات عديدة من الشركات متعددة الجنسيات بهدف تنظيم ممارساتها بالبلدان الأجنبية. ومن دواعي السرور، بصفة خاصة، تلك الإجراءات التي اتخذتها الحكومة البرازيلية، وعددها ٤١ إجراء، في إطار برنامج ''الجوع في مستوى الصفر'' الذي يتعلق بمكافحة الجوع، وهذه الإجراءات تتضمن التزامات تخضع لها الشركات الوطنية والدولية فيما يتصل بالحق في الغذاء. والأمر يتمثل في وجود مشاكل تحليلية في غاية التعقد، مما يشكل نقطة

بداية للإضطلاع بالتفكير على نحو جديد، فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨ قد وضع من أجل فرض قيود على سوء استخدام السلطة من جانب الدول، ولكن ينبغي، في عصر العولمة هذا، أن يوسع نطاق الصكوك القانونية حتى تشمل سوء استخدام السلطة أيضا من قبل الشركات عبر الوطنية مع إلزامها باحترام الحق في الغذاء.

١٨ - وإذا كان هناك انحسار في العدالة القابلة للقياس، وذلك في إطار التزايد المستمر في أعداد الهالكين بسبب الجوع، فعلى النقيض من ذلك، وكما يتضح من التزام فنزويلا والبرازيل وكوبا والصين وبنغلاديش ودول أخرى بالنضال لأعمال الحق في الغذاء، يلاحظ أن مفهوم ''العدالة الواجبة الأداء'' الذي وضعه الفيلسوف الألماني تيودور أدورنو يحرز شيئا من التقدم، وأنه قد أدى إلى تهيئة فكرة السيادة الغذائية، التي تُعرَّف بأنها تعني التزام كل دولة بتغذية سكانها، وخاصة بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة لمنظمة التجارة العالمية بكانكون في عام ٢٠٠٣.

١٩ - وقد سبق لجان جاك روسو أن أكد في كتابه ''العقد الاجتماعي'' أنه ''فيما بين الضعيف والقوي، تفضي الحرية إلى القهر، ويفضي القانون إلى التحرر''. ومن الجدير بالذكر، مرة أخرى، أن الحق في الغذاء من الضرورات الواجبة التي يتعين الوفاء بها بأسرع ما يمكن دون أي شك.

٢٠ - **السيد دي ستيفاني سبادافورا** (إيطاليا): سأل المقرر الخاص عما يوصي به من أجل وقف التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بالغذاء. واستفسر منه أيضا عما إذا كان بوسعه أن يقوم، خارج نطاق التطورات الإيجابية التي تحدث عن وقوعها في البرازيل وسيراليون، بتوصية البلدان النامية بوضع سياسات محددة واجبة الاتباع من أجل تحسين الوصول إلى الغذاء، وكذلك عن ما هية القرارات السياسية التي ينبغي تشجيعها.

٢١ - **السيد لوريا** (إسرائيل): قال إنه يشعر ببالغ القلق إزاء مضمون التقرير وإزاء طابعه الذي يتسم بالتسيس والتحيز، وكذلك إزاء البيان الذي أدلى به المقرر الخاص. وإسرائيل تشعر بالدهشة، بصفة خاصة، لآن الجهود التي بذلتها بكل صدق من أجل التعاون الى أقصى حد ممكن مع المقرر الخاص، وتزويده بكافة المعلومات الضرورية، وإقامة حوار بناء معه لم تفْض إلا إلى مزاعم ضدها لا أساس لها على الاطلاق.

٢٢ - والتقرير مكتظّ، علاوة على ذلك، بتأكيدات سياسية تتصل بمواضيع لا علاقة لها إطلاقاً بولاية المقرر الخاص، وهو ملئ بالأحكام المسبقة بشأن مسائل جديرة بالتفاوض المباشر بين اسرائيل والفلسطينيين.

٢٣ - وإسرائيل تلاحظ أيضا أن هذا التقرير، الذي يتّسم بطابع ذاتي محض، لا يستخدم نفس الأسلوب الواضح الجلّي فيما يتصل بمسؤوليات الفلسطينيين عن انتهاكات حقوق الإنسان وأفعال الإرهاب التي تجرى اليوم. والمقرر الخاص قد فضل ألا يتحدث عن ذلك الدور النشط الذي يضطلع به الزعماء الفلسطينيون، ممن يشجعون الإرهاب الإجرامي والاعتداء على المدنيين الإسرائيليين الأبرياء، سواء في مخيمات الاستجمام أو المساجد، وذلك في تصريحاتهم الصحفية واحتفالاتهم المحلية.

٢٤ - ومن المؤسف، بصفة خاصة، أن التقرير لا يذكر، إلا لماماً وبصورة شكلية، تلك الأعمال الإرهابية التخريبية التي يتعرض لها الإسرائيليون، وهو لا يوفر مزيدا من التفاصيل بشأن الاعتداءات اليومية المفزعة وما لها من

سياقات. والتقرير لا يورد إلا وصفا تجريدياً بحتاً للأزمات التي تواجه إسرائيل على صعيد الأمن، ولما تشنه إسرائيل اليوم من كفاح بالغ الصعوبة ضد الإرهاب الفلسطيني الإجرامي؛ وهو يعرض، على نحو في غاية التبسيط، تلك الحالة المعقدة السائدة في الأراضي ذات الصلة، حيث يغفل ذكر الانتهاكات المنتظمة التي يقترفها الفلسطينيون، والتي تفضي إلى تدابير دفاعية لا غنى عنها في مجال الأمن. والمقرر الخاص قد عمد، في مرات عديدة، إلى وصف الأزمة السائدة في الأراضي باعتبارها ''من عمل الإنسان''، مما يوحي بأن إسرائيل مسؤولة عنها؛ وإذا كان هناك عامل ما ''يرجع إلى فعل الإنسان''، فإن هذا العامل يتمثل بكل وضوح، مع هذا، في الإرهاب الإجرامي وفي المؤسسات التي تموله وتشجعه وتنظمه.

٢٥ - وعلى الرغم من الظروف المعاكسة إلى أقصى حد، والتهديدات اليومية التي يشنها الإرهاب على إسرائيل ومواطنيها، فإن السلطات الإسرائيلية لا تزال مصممة على متابعة جهودها الرامية إلى تحسين الحالة الإنسانية في الأراضي، وذلك في حين أن الإرهابيين يضطلعون بالعمل وهم مختبئون بين السكان المدنيين، مما يعني أنهم يعرضون حياة المدنيين للخطر من أجل الوصول إلى أغراضهم، كما أنهم كثيرا ما يسيئون استخدام شعارات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية وأماكن العبادة وسيارات الإسعاف والموظفين ذوي الصلة كيما يقوموا سرا بإدخال الأسلحة والأرهابيين القتلة، مما يشكل انتهاكا صارخا لأبسط مبادئ القانون الدولي والإنساني.

٢٦ - وهذا التقرير لا يسهم إطلاقا في استئناف مفاوضات السلام، بل أنه يوضح للطرف الفلسطيني أن الأمم المتحدة هيئة تسمح بالتخلي عن عملية السلام وأنها مناسبة وصالحة لذلك. وهذه الوثيقة سوف تشجع إلى حد كبير من يشاركون بنشاط في تصاعد العنف والإرهاب. ومن لا يزال لديهم الأمل في إجراء تسوية سلمية للنزاعات عن طريق التفاوض ليس أمامهم سوى الإحباط وخيبة الرجاء.

٢٧ - **السيد رشدي** (مصر): تقدم بالتحية إزاء ما أبداه المقرر الخاص من نزاهة وبسالة عند تقديم تقريره. وأشار إلى أن ولاية المقرر الخاص تتعلق بالحق في الغذاء، لا بالأمن. ولاحظ أن المقرر الخاص قد أثار مسالة في غاية الأهمية، وهي تلك المسألة المتصلة بحالة الشعب الفلسطيني الذي يعيش في ظل الاحتلال الإسرائيلي. وثمة غالبية كبيرة من الفلسطينيين تعاني بالفعل من كارثة إنسانية من شأنها أن تزداد تفاقما لدى انتهاء إسرائيل من القيام، على نحو غير قانوني على الإطلاق، ببناء ذلك الحائط الفاصل. ومن المطلوب، بالتالي، من المقرر الخاص أن يقدم مزيدا من التفاصيل عن هذه المأساة الإنسانية الوشيكة.

٢٨ - **السيد ويناوير** (ليختنشتاين): رحب بشروع المقرر الخاص في دراسة الصلة بين الانتماء الجنسي والحق في الغذاء في تقريره (A/58/330)، وذكر أنه يحيط علماً بعزمه على التعمق في دراسة هذه المسألة. وثمة جانب، في هذا الصدد، قد تم تناوله في الفقرة ١٤ من التقرير، حيث قيل أن المرأة تضطلع بدور رئيسي في مجال الأمن الغذائي، ومن الواجب أن يتزايد تسليط الضوء على هذا الجانب في المستقبل. وإذا كانت التوصيات التي جاءت في نهاية التقرير، وهي توصيات هامة بالطبع، تتضمن التركيز على أن النساء يتعرضن للتمييز وأنه يجب حماية حقهن في الغذاء، فإنه ينبغي أيضا التشديد على ما يضطلعن به من دور بارز في ميدان الأمن الغذائي، وليختنشتاين تود،

بالتالي، إجراء دراسة بشأن هذا الجانب من جوانب المسألة في المناطق التي تشغل فيها النساء مكانة بالمجتمع.

٢٩ - وفيما يتصل بالفصل الثالث من التقرير، الذي يتناول مسألة الشركات عبر الوطنية، وهي مسألة صعبة ومعقدة، يُلاحظ أن هذا التقرير يقدم ردّين متناقضين على الاستفسار عن مدى التزام هذه الشركات باحترام القواعد الدولية لحقوق الإنسان. والرد الأول يتضمن أن هذه الشركات عليها أن تلتزم باحترام الحق في الغذاء، وفقا للصكوك الدولية السارية، في حين أن الرد الثاني، الذي ورد بالفقرة ٦٢ من التقرير، ينص على أن الوقت قد حان لوضع معايير قانونية مُلزْمة من شأنها أن تفرض على الشركات التقيد بمعايير حقوق الإنسان وأن تحدّ من التعسف المحتمل لمراكز قواها، مما يتفق مع رأي ليختنشتاين في هذا المضمار.

٣٠ - ومن المرجو من المقرر الخاص أن يوضح وجهة نظره بشأن مسؤولية العناصر الفاعلة من غير الدول، بمعناها الواسع النطاق، فهذه مسألة في غاية الأهمية، ومن المؤسف أنها مهملة حتى الآن.

٣١ - **السيد كوباع** (تونس): قال إنه يؤيد تماماً ولاية المقرر الخاص الذي تندرج جهوده في سياق ترابط كافة حقوق الإنسان الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، إلى جانب تنفيذ هذه الحقوق على نحو كامل.

٣٢ - **السيدة رشيد** (فلسطين): تقدمت بالشكر إلى المقرر الخاص إزاء جهوده المتواصلة التي تستهدف توضيح مصير الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال الإسرائيلي، وعواقب الحالة السائدة بالنسبة للأسر، التي لا تستطيع تغذية نفسها أو تغذية أطفالها، ممن سيتعرضون بأعداد متزايدة للمعاناة من سوء التغذية على المدى الطويل.

٣٣ - وبالإشارة إلى زيارة المقرر الخاص للأراضي المحتلة في الفترة من ٣ إلى١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣، فإن ثمة تطلعا إلى معرفة موعد صدور التقرير الذي وَضِع عقب هذه الزيارة. ومن المستحسن للوفود أن تطلع على هذا التقرير حتى يزداد فهمها لمدى خطورة الحالة المترتبة على الانتهاك الشامل لحق السكان الفلسطينيين في الغذاء والماء.

٣٤ - ومن الحريّ بالتنديد، تلك الممارسة الإسرائيلية التي تتضمن القيام، من خلال التهديدات ومناورات التخويف، بالاعتداء دون حياء على موظفي الأمم المتحدة الذين يضطلعون بولايتهم، التي تشمل التزامهم بإيراد وصف تفصيلي لكافة انتهاكات حقوق الإنسان التي تتمادى دولة إسرائيل في ارتكابها ضد الفلسطينيين. وجميع من شهدوا الأحداث القائمة لا يسعهم إلا أن يتحدثوا عما يتحمله الشعب الفلسطيني من معاناة رهيبة.

٣٥ - **السيد فون كوفمان** (كندا): سألة المقرر الخاص عما إذا كان مفهوم القابلية للمقاضاة، فيما يتصل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي يدافع عنه في تقريره (A/58/330)، هو أنجع الوسائل لإعمال الحق في الغذاء، وكفالة متابعة تطبيقه، فضلا عن حماية جميع الفئات، بما فيها الجماعات السكانية الضعيفة. وكندا قد وضعت عددا من الاستراتيجيات والسياسات والبرامج من أجل ضمان تطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ووفد كندا يود أن يعرف رأي المقرر الخاص في الفكرة القائلة بأنه ثمة أنهجا مختلفة يمكن لها أن تكفل الحق في غذاء كاف، وخاصة وأنه لا يوجد تعريف متفق عليه لهذا الحق، وأن التعريف الذي ذكرته اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم ١٢ ليست له قوة إلزامية.

٣٦ - وبشأن الشركات عبر الوطنية، تتساءل كندا عما إذا كانت الرغبة في إلزام العناصر الفاعلة غير الحكومية بأن تحترم حقوق الإنسان قد تؤدي، في نهاية الأمر، إلى تحويل أنظار المجتمع الدولي وإغفال المسؤولية الرئيسية التي تتحملها الدول في هذا الصدد.

٣٧ - **السيد دي لورونتيس** (الولايات المتحدة الأمريكية): أشار إلى أن بلده كثيرا ما أعرب عن اختلافاته الفلسفية بشأن ولاية المقرر الخاص في إطار المناقشات المتعلقة بشتى القرارات المقدمة عن هذه المسألة. وإذا كان تقرير المقرر الخاص (A/58/330) يتضمن ملاحظات بالغة النفع بشأن ضرورة تحسين الحق في الغذاء بالنسبة للمرأة والطفلة في العالم، فإن ثمة اعتراضاً على ما جاء به من استنتاجات وتوصيات. وهناك تشكك في صحة مختلف التأكيدات، وخاصة ما يتعلق منها بطابع ونطاق الحق في مستوى معيشة مناسب، مما يتضمن الحق في الغذاء المناسب وفي الماء، وكذلك ما يتصل بالتزام الدول بموجب القانون الدولي بتقييد أنشطة الشركات التي قد تسيء إلى هذا الحق، فضلا عما يتعلق بالقول بأن الشركات نفسها، لا الدول وحدها، قد تنتهك ما هو سار من تشريعات دولية.

٣٨ - والمقرر الخاص يقدم توصيات قطعية بشأن مسائل خارجة عن نطاق ولايته، وهو يستحق اللوم مرة أخرى إزاء استخدامه لاختصاصه في الدفاع عما لديه من آراء سياسية. والولايات المتحدة لا تزال لديها تحفظات قوية بشأن ولاية المقرر الخاص وأسلوب اضطلاعه بها. وثمة اعتراض، في النهاية، على القيام بنشر التقرير، الذي وُضِع في أعقاب زيارة المقرر الخاص للأراضي المحتلة، قبل تسليمه إلى الدولة المعنية، على النقيض من الأسلوب المتبع عادة بالأمم المتحدة.

٣٩ - **السيد زيغلر** (المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بالحق في الغذاء): في سياق الرد على أسئلة الوفد الإيطالي، قال إن هناك صعوبة بالغة في تفسير أسباب التمييز الذي كثيرا ما تتعرض له النساء فيما يتعلق بالوصول إلى وسائل الانتاج والإيرادات والملكيات العقارية. وعلى النقيض مما يتردد كثيرا بفرض الاقناع، يلاحظ أن هذا التمييز ليس قاصرا على المجتمعات التي تقطن ما يسمى العالم الثالث، فسويسرا، وهي البلد الأصلي للمقرر الخاص، والتي تُعد ثاني أغنى بلد في العالم، تنخفض فيها مرتبات النساء بنسبة ٣٠ في المائة عن مرتبات الرجال، فيما يتصل بأداء عمل متساوٍ وفي نطاق المتوسط الوطني. ومشكلة التمييز مشكلة عامة حتى ولو كانت متميزة باختلافات فردية، وذلك في بلدان من قبيل النيجر، حيث تخضع النساء للقانون العرفي ولقواعد الدولة الحديثة الموروثة عن الماضي الاستعماري وللشريعة الإسلامية أيضا. ومع التسليم بتعذر تقديم رد موجز على السؤال الموجه، فإنه تنبغي الإشارة إلى أن لجنة حقوق الإنسان قد قامت، في قرارها ٢٥/٢٠٠١، التابعة لولايته، مما هو متمسك بالاضطلاع به.

٤٠ - وأحاط المقرر الخاص علماً بالتأنيبات المتعددة التي وجهها إليه الوفد الإسرائيلي، وأعلن من منطلق الدفاع عن النفس، أنه لا يستطيع أن يُغمض عينيه عن المأساة المريعة وأعمال العنف الدائرة في الشرق الأوسط، كما أنه يشعر ببالغ الجزع إزاء هذه الحالة، شأنه في ذلك شأن أي إنسان يتسم بالتمييز والإدراك. وما يزيد عن ٨٠٠ من الإسرائيليين، إلى جانب أكثر من ٢ ٧٠٠ من الفلسطينيين، من الرجال والنساء والأطفال، قد تعرضوا

للقتل منذ بداية ''الانتفاضة'' الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ومن الجدير بالتنديد، مرة أخرى، ذلك الطابع غير المحتمل لكلٍّ من حالات القتل هذه، مهما كانت جنسية الضحية، وهذه المأساة تستحق الإدانة دون تحفظ.

٤١ - وأكد، بالإضافة إلى ذلك، أن تقريره المتعلق بالحق في الغذاء في الأراضي الفلسطينية المحتلة كان سيتعذر وضعه لولا تعاون المجتمع المدني الإسرائيلي، وزملائه في الجامعة العبرية ببيت سليم، ومركز الإعلام الحر، ومنظمة ''الحاخامات من أجل حقوق الإنسان''، وأنه يتقدم بالتحية إليهم إزاء مساعدتهم له بشكل كبير على تفهم الوضع السائد وصياغة تقريره.

٤٢ - وسلّم المقرر الخاص بأنه قد أجرى حوارا دون أي موارية مع وزارة الدفاع الإسرائيلية، التي كانت في منتهى الصراحة والوضوح في مناقشتها. وإذا كانت مسألة الأمن قد تكررت كثيرا في تقرير المقرر الخاص بشأن الحق في الغذاء في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن هذا يرجع إلى أن الأرقام المقدمة من البنك الدولي لم تلق أي اعتراض من قبل السلطات العسكرية الإسرائيلية، التي بلغ الأمر بأحد أعضائها أن يبوح للمقرر الخاص بأنه يشعر بالأسف لكون الوضع القائم على هذه الحال. والتعلل بالأمن لا يمكن له بأي حال أن يبرر ما نشهده من كارثة إنسانية، مع هذا. وكل دولة بالعالم يحق لها، بالتأكيد، أن تكفل أمن مواطنيها، ولكن العقوبة الجماعية محظورة بموجب القانون الدولي. وأشار المقرر الخاص، علاوة على هذا، إلى أحكام المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحول دون النقل القسري للسكان على يد الدولة المحتلة.

٤٣ - وبشأن الملاحظة الأخيرة التي أبداها ممثل إسرائيل، قال المقرر الخاص أنه لا يفهم كيف أن تقريره سيجعل من الصعب أن يضطلع، في المستقبل، بمفاوضات ترمي إلى إنشاء دولة فلسطينية ذات حدود دولية، مما سبق أن اقترحته قرارات الأمم المتحدة وخريطة الطريق وعلى النقيض من ذلك، فإن احترام حقوق الإنسان من جانب كل من الفلسطينيين والإسرائيليين هو ذات الشرط المؤدي إلى نجاح خطة السلام.

٤٤ - وبالنسبة لممثل مصر، تقدم المقرر الخاص إليه بالشكر إزاء تصريحاته الودية، ثم أوضح أن الحائط (وفقا للمصطلح الذي يستخدمه الفلسطينيون) أو سور الأمن (وفقا للتسمية الإسرائيلية) مقام في جزء كبير منه في الأراضي الفلسطينية، وهو لا يحاذي الخط الأخضر. وثمة ألفان من الفلسطينيين قد فقدوا أرضهم ومصادر مياههم من جراء ما بُني من الحائط بالفعل على امتداد ٢٨٠ كيلومترا. وإذا استمر البناء في اتجاه الشرق، كما هو متوخى في الخطة التي عرضتها وزارة الدفاع الإسرائيلية، فإن وادي الأردن بكامله سوف يُنتزع من الفلسطينيين، كما أن دولة فلسطين الجديدة، التي قد تقام، لن يكون لها وجود سليم. وموقف الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة يتمثل في أنه يجب فورا وقف بناء هذا الحائط، فهو يتعارض مع خريطة الطريق.

٤٥ - وفي سياق الرد على السؤالين الهامين اللذين وجهتهما ليختنشتاين، قال المقرر الخاص انه يعترف، في البداية، أنه لم يقم، عند تناول مسألة التمييز ضد المرأة، بالتعرض لآثار هذه المسألة على دورة حياة شعب ما بكاملها، حيث قد تتعرض هذه الدورة للتضرر، فالأجنة التي تعاني من سوء تغذية الأم والأطفال الذين لم يتلقوا تغذية كافية منذ مولدهم وحتى سن ٥ سنوات سوف يصبحون من ذوي العاهات ولن يتمكنوا من ممارسة حياة عادية. وبشأن التناقض الذي أشار وفد ليختنشتاين إلى

وجوده بين مضمون الفقرات ٤٤ إلى ٤٩ وما جاء بالفقرة ٦٢ من التقرير (A/58/330) فيما يتصل بالقواعد القانونية التي ينبغي تطبيقها من أجل إلزام الشركات المتعددة الجنسيات بمراعاة القواعد المتعلقة بحقوق الإنسان، سلّم المقرر الخاص بوجود هذا التناقض، وقال إنه يرجع إلى قيامه في الوقت الراهن بعمل تحليلي، حيث وضع قائمة بالاقتراحات المثارة. ولما كانت بعض الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات أشد قوة من الحكومات في الكثير من الأحيان، فإنه يتعين بالتالي أن تُصاغ قواعد يمكن بعد ذلك أن تُطالب هذه الشركات باحترامها.

٤٦ - وعقب تقديم الشكر إلى تونس إزاء ما أدلت به من بيان ودي، أجاب المقرر الخاص على السؤال التقني والمحدد الذي وجهته المراقبة عن فلسطين، وقال إن التقرير المتعلق بفلسطين منشور، منذ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، بوصفه وثيقة رسمية على موقع شبكة (ويب) الخاص بمفوضية حقوق الإنسان. والمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، الذي كان أول مقرر خاص لدى لجنة حقوق الإنسان يحظى بموافقة إسرائيل على زيارته، يشعر بالامتنان إزاء حكومة إسرائيل لسماحها بالتجول في الأراضي المحتلة وبالتحدث مع المفوض المعني بشؤون المياه والسلطات العسكرية، وهو يلفقت الانتباه إلى أن هذا الموقف الإيجابي لن يؤثر بأي حال على الاستنتاجات الواردة في التقرير، وهي استنتاجات تماثل إلى حد كبير موقف المجتمع المدني الإسرائيلي، باتجاهيه الديني والعلماني، وهو مجتمع يرغب في احترام الحق في الغذاء بالأراضي المحتلة.

٤٧ - وكندا قد اضطلعت بدورٍ رائد في ميدان الحق في الغذاء. ومن الواجب في هذا الميدان، بالطبع، أن تُنشأ أهلية قضائية يمكن أن تُقدّم إليها الشركات المتعددة الجنسيات، فهي عناصر فاعلة جديدة لا تدخل في عداد الدول وكثيرا ما تكون في غاية القوة، ولا سيما على الصعيد الزراعي. وينبغي أن يُراعى أن المقرر الخاص ليس، مع هذا، إلا رجلا أكاديميا يضطلع بإحصاء الحلول الواردة في الوثائق الدولية وفي المحافل المنظمة فيما بين الدول، إلى جانب الحلول المقدمة أيضا من المجتمع المدني والدوائر الأكاديمية. ومن الملاحظ مع الارتياح، رغم ذلك، أن وجود هذه المشكلة لم يكن موضع إنكار من أي فرد أثناء المناقشة.

٤٨ - وفي إطار الرد على ملاحظات الولايات المتحدة، أكد المقرر الخاص أن ثمة اختلافات كبيرة في وجهات النظر بينه وبين هذا البلد. فالولايات المتحدة لا تعترف بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولا بالحق في الغذاء بصفة خاصة؛ وهي ترى أن السوق هو الذي يقرر ويحدد السعر المناسب. وفي حالة فشل السوق، تقدم معونة دولية خيرية. وهذه الرؤية للعالم، وهي رؤية ليبرالية جديدة، تختلف كل الاختلاف عن وجهة نظر لجنة حقوق الإنسان، التي تتطلع إلى تحديد حقوق جماعية وفردية للإنسان تتسم بطابع اجتماعي واقتصادي وثقافي، وقد تلقى المقرر الخاص ولايته عن هذه اللجنة. ولا يجوز أن يستنتج من هذا أن الولايات المتحدة لا تكترث بمشكلة الجوع في العالم، فهي المانح الرئيسي بالنسبة لبرنامج الأغذية العالمي (الذي قام في عام ٢٠٠٢ بتغذية ٩٢ مليون من الأفراد)، كما أنها توفر ما يزيد على ٢٥ في المائة من الميزانية العادية للجنة الصليب الأحمر الدولية. والأمر يتمثل في الواقع في أنه، مهما كانت المواقف البديهية المتخذة بشأن الحق في الغذاء، فإنه لا يمكن تجنب المشاكل ذات الصلة؛ وثمة مثال في هذا الصدد يتعلق بشركة ''بيكتل''الأمريكية عبرْ الوطنية، فعندما قامت بوليفيا بخصخصة المياه، فرضت هذه الشركة على مدينة

كوشابامبا تعريفة بعيدة عن تناول الطبقات الفقيرة، مما أدى إلى الفتنة والعصيان. وبشأن التقرير المتعلق بزيارة المقرر الخاص للأراضي الفلسطينية، الذي كان قد نُشر قبل اطلاع الحكومة الإسرائيلية عليه، أشار المقرر الخاص إلى أنه قد نُشر على نفس موقع (ديب)، فور إصدار التقرير، نص رد إسرائيل، الذي أثار كثيرا من الجدل. والمقرر الخاص ليس مسؤولا عن هذا النشر المسبق؛ ولقد قدم تقريره في ١٢ أيلول/سبتمبر إلى المفوضية كيما تحيله إلى بعثتي فلسطين وإسرائيل، كما يقضي بذلك النظام القائم؛ واضطلع معاونوه في نفس الوقت بإرسال نسخة من هذا التقرير على نحو مباشر إلى المنظمات غير الحكومية، إسرائيلية كانت أم فلسطينية أم دولية، حتى تتمكن في نهاية الأمر من صياغة ما لديها من اعتراضات فعلية. وثمة شركة من هذه الشركات غير الحكومية هي التي قررت نشر التقرير. وفي النهاية، قدم الممثل الخاص شكره لممثل الولايات المتحدة إزاء سوء ظنه الدائم به، مما لا يفضي إلا إلى تشجيعه على العمل بمزيد من الطاقة لصالح الحق في الغذاء.

تنظيم الأعمال

٤٩ - **السيد زي بوهيا** (الصين): شدّد على الأهمية التي توليها الوفود لمسألة حقوق الإنسان، وأعرب عن أسفه إزاء عدم تمكن هذه الوفود، نظراً لضيق الوقت، من إلقاء بياناتهم في إطار المناقشة العامة، واقترح تخصيص فترة زمنية محددة كل يوم للمناقشة العامة، بهدف عدم تعقيد أعمال البعثات دون جدوى.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.